قضية تحت الضوء

الرقابة المحلية والدُولية على الانتخابات الفلسطينية

الرقابة المحلية والدُولية على الانتخابات الفلسطينية

مُقدمة

تُشكّل الرقابة المُجتمعية المحلية والدولية على الانتخابات العامة أمراً مُهماً لضمان إجراء انتخابات حُرة ونزيهة خاصة في الدول حديثة النشأة كالحالة الفلسطينية وتلك التي تمر بمراحل التحول الديمقراطي، فالرقابة المحلية والدُولية تمنح لنتائج العمليات الانتخابية الثقة والمصداقية التي يحتاجها على السواء جمهور الناخبين والقِوى والأحزاب السياسية، فمن خلال هذه الرقابة يجري رصد أية تجاوزات قد تطال العملية الانتخابية أو الإجراءات المُتعلقة بها أياً كان مصدرها (الجهة المُشرفة على العملية، القِوى السياسية المُشاركة فيها، المُؤسسة الأمنية المكلفة بحمايتها، جمهور المرشحين). فهي آلية ضرورية لتزويد الجهات المعنية والرأي العام عموماً بالملاحظات حول أية مُخالفات أو تجاوزات تشوب هذه العملية وتُؤثر على نتائجها بغية اتخاذ الإجراءات السريعة لتصويبها وإعادتها إلى نصابها، مما يُعزّز في النهاية من شفافية ونزاهة العملية الانتخابية وشرعية النتائج المترتبة عليها.

وفي هذا المجال تُعرّف لجنة الانتخابات المركزية الرقابة على الانتخابات بأنها «عملية جمع المعلومات حول العمليات الانتخابية بطريقة منهجية ومُنظمة وإصدار التقييمات الموضوعية بشأنها استناداً للمعلومات التي تم جمعها من قبل الهيئات المُعتمدة لهذه الغاية وذلك دون التدخل في سير تلك العملية».[1]

الإطار القانوني للرقابة على الانتخابات العامة

حرص المُشرّع الفلسطيني في كافة قوانين الانتخابات العامة التي صدرت منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994 وحتى صدور آخر تعديل على القانون في العام 2021 على تضمينها نُصوصاً صريحةً لتنظيم عمليات الرقابة المحلية والدولية على مُختلف جوانب العملية الانتخابية، فقد وردت هذه النصوص بدايةً في قانون رقم 13 لسنة 1995 بشأن الانتخابات العامة والتي جرت على أساسه الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأولى في عهد السلطة الوطنية في العام 1996، والانتخابات الرئاسية الثانية في العام 2005، وتكررت ذات النصوص في القانون رقم 9 لسنة 2005 بشأن الانتخابات العامة والتي جرت على أساسه الانتخابات التشريعية الثانية في العام 2006، وأخيراً في القرار بقانون رقم 1 لسنة 2007 وتعديلاته لعام 2021، والتي كانت ستجري على أساسه الانتخابات التشريعية والرئاسية في أيار وتموز 2021.

ويُمكن إجمال أهم ما ركزت عليه التشريعات المذكورة أعلاه بخصوص الرقابة المحلية والدولية على الانتخابات والتي تتشابه في مُجمل هذه القوانين على النحو الآتي:[2]

- يقع على عاتق لجنة الانتخابات المركزية اتخاذ الإجراءات اللازمة لاعتماد المُراقبين المحليين والدُوليين وإصدار بطاقة اعتماد لهم عند الطلب والتعاون معهم في كافة مراحل العملية الانتخابية.
- تمكين المُراقبين المحليين والدُوليين من الرقابة على تنظيم جداول الناخبين والاطلاع عليها.
- يجري فرز أصوات الناخبين بحضور المُراقبين المحليين والدُوليين.
- يحق للمُراقبين المحليين والدُوليين الاطلاع على أية ورقة اقتراع بعد قراءتها في حال طلب ذلك.

- يحق للمُراقبين المحليين والدُوليين مُراقبة جمع وإعداد النتائج الأولية في الدائرة الانتخابية.
- تتولى لجنة الانتخابات المركزية إصدار نشرة خاصة للمُراقبين تتضمن مراكز الاقتراع وعددها وتوزيعها وكيفية التصرف من قِبَلِهم في حالة اكتشاف أي خلل في العملية الانتخابية.
- ضرورة أن تجري كافة مراحل العملية الانتخابية بشفافية وعلانية بما يضمن تمكين المُراقبين المحليين والدُوليين من مُراقبة هذه العمليات.

وعليه فقد تضمنت التشريعات ذات العلاقة بالعملية الانتخابية كافة الجوانب التي تضمن للمُراقبين المحليين والدُوليين القيام بدورهم في الرقابة على هذه العملية بفاعلية وشمولية.

إجراءات لجنة الانتخابات الخاصة بالمُراقبين

اتخذت لجنة الانتخابات المركزية وخلال الدورات الانتخابية السابقة مجموعةً من التدابير المُتعلقة بتنظيم عمل المُراقبين المحليين والدُوليين للرقابة على الانتخابات وِفقاً لما تقتضيه النصوص القانونية، وشملت هذه الإجراءات الآتي:[3]

إعداد ونشر الإجراءات الخاصة باعتماد المُراقبين سواءً على المستوى المحلي أو الدُولي والشُروط التي ينبغي توفرها في المُرشحين للرقابة والهيئات التي ينتمون لها، ونشر النماذج الإلكترونية والورقية ذات العلاقة والتي تُتيح للمَعنيين الوصول لها وتعبئتها بيُسر.

- وضع التعليمات الخاصة بمهام المُراقبين المحليين والدُوليين وواجباتهم.
- إعداد مُدونة سلوك خاصة بالمُراقبين المحليين والدُوليين تشمل الأُسس والمعايير الخاصة بالرقابة على العملية الانتخابية وحقوق المُراقبين والتزاماتهم.

العمليات الرقابية المحلية والدُولية على الانتخابات الفلسطينية

خضعت كافة العمليات الانتخابية الفلسطينية السابقة رئاسية وتشريعية لرقابة محلية ودُولية مُكثفة، حيث كان حضور المُراقبين في هذه الانتخابات لافتاً، ويُمكن التعرف على حجم الرقابة المحلية والدُولية على الانتخابات الفلسطينية السابقة في الجدول التالي:[4]

#	الدورة الانتخابية	عدد المُراقبين المحليين	عدد المُراقبين الدوليين	المُراقبين من الضيوف	المجموع
1	الانتخابات التشريعية والرئاسية الأولى 1996	46 منظمة أهلية	519 مراقباً (41) مُنظمة دُولية	-	87 مُنظمة مُحلية ودُولية
2	الانتخابات الرئاسية الثانية 2005	7177 مُراقباً (201) مُنظمة أهلية	832 مُراقباً (36) مُنظمة دُولية	177 ضيفاً (12) دولة	8186 مُراقباً وضيفاً محلياً ودُولياً من (249) مُنظمة ودولة
3	الانتخابات التشريعية الثانية 2006	17309 مُراقباً (257) مُنظمة أهلية	1042 مُرقباً (75) مُنظمة دُولية	158 ضيفاً	18509 مُراقباً وضيفاً من (332) مُنظمة ودولة

لم يتوقف دور المُراقبين المحليين والدُوليين على مُتابعة العمليات الانتخابية عند إجرائها وتقديم الملاحظات حولها للجنة الانتخابات لتصويب أية تجاوزات فيها وإنما امتدت إلى قيام العديد من المُنظمات المحلية والدُولية بتقديم تقارير حول العملية الانتخابية تتضمن مُلاحظاتها وتوصياتها لتطوير هذه العملية ومنها على سبيل المثال تقرير بعثة المُراقبة الدُولية التابعة للاتحاد الأوروبي، وتقرير بعثة المُراقبة الدُولية التابعة للمعهد الديمقراطي الوطني (NDI)، كذلك تقدمت نحو 73 هيئة رقابة محلية من بين 201 هيئة بتقارير للجنة الانتخابات المركزية في الانتخابات الرئاسية الثانية 2005، ومن هذه الهيئات الهيئة المُستقلة لحقوق الإنسان، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والهيئة الأهلية للرقابة على الانتخابات، والائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، والمُبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية – مُفتاح. وفي الانتخابات التشريعية الثانية 2006 قدمت نحو 45 هيئة رقابة محلية من بين 257 هيئة تقارير حول العملية الانتخابية إلى لجنة الانتخابات المركزية.[5]

خُلاصة

مما لا شك فيه أن الرقابة على العمليات الانتخابية ينعكس إيجابياً على هذه العمليات ويُعزّز الثقة بنتائجها وبشرعية النظام السياسي المُنبثق عنها، وهو ما جعل المُشرّع الفلسطيني معنياً بالتأكيد على دور المُراقبين وأهميته في كافة التشريعات الفلسطينية الصادرة بخصوص الانتخابات العامة. وقد شهدت كافة دورات الانتخابات الفلسطينية الرئاسية والتشريعية التي أجريت حضوراً مُهما من قِبَل المَراقبين سواء على المستوى المحلي أو الدُولي وهو ما عزّز بدوره من الثقة بالعملية الانتخابية، حيث شهدت مُعظم بعثات الرقابة المحلية والدولية بنزاهة الانتخابات الفلسطينية، كما ساهمت التقارير التي قدمت من بعثات الرقابة إلى لجنة الانتخابات المركزية بمُعالجة التجاوزات وسد الكثير من الثغرات، فضلاً عن قيام اللجنة بالتطوير المُستمر لآليات وإجراءات عمل المُراقبين وتسهيل مهامهم.

---

1. لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، الرقابة على العملية الانتخابية وقواعد سلوك المُراقبين ووُكلاء القوائم الانتخابية، 2021.

2. انظر المواد 24،26، 30، 78، من قانون رقم 13 لسنة 1995 بشأن الانتخابات العامة، والمواد 23، 37، 83، 84، 88، 113، من قانون رقم 9 لسنة 2005 بشأن الانتخابات العامة، والمواد 13، 31، 64، 70، من القرار بقانون رقم 1 لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة.

3. لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، الرقابة على العملية الانتخابية وقواعد سلوك المُراقبين ووُكلاء القوائم الانتخابية، مصدر سابق.

4. لجنة الانتخابات المركزية، الانتخابات الفلسطينية العامة لرئيس السلطة الوطنية وأعضاء المجلس التشريعي لعام 1996. ص 204. تقرير حول الانتخابات الرئاسية الثانية 9 كانون ثاني 2005، ص 77-76، 279. تقرير حول الانتخابات التشريعية الثانية 25 كانون الثاني 2006، ص 77-75، 349.

5. لجنة الانتخابات المركزية، تقارير الدورات الانتخابية 1996، 2005، 2006، مصدر سابق.